

مظلة قانونية للصحافة الإلكترونية الجزائرية تضعها تحت الرقابة

مُعرف بها في قانون المعلومات الذي أقر في يناير 2012. لكن النصوص التنفيذية للقانون تأخرت في الصدور. وكان الرئيس عبدالمجيد تبون أمر "بتسوية الوضع القانوني للصحف الإلكترونية التي يقع مقرها في الجزائر"، بينما دعا الوزير عبدالعزیز جراد في بداية فبراير بلحيمر إلى "بدء الإجراءات والطرق العملية والتنظيمية من أجل أن ينفذ (القانون) في أقرب وقت ممكن".

مشروع القانون يحدد كيفية ممارسة نشاط الإعلام عبر الإنترنت ونشر الرد أو التصحيح عبر المواقع الإلكترونية

وأفاد بلحيمر بأن "أغلبية الصحف الإلكترونية موطنة في الخارج لاسيما في فرنسا"، معتبرا أن "أسباب ذلك تكمن أساسا في أزمة الثقة في نجاعة الآليات الوطنية للانضمام إلى دعامات الإنترنت حتى وإن كان التوطين المحلي أقل كلفة". وأكد أن "الأحكام المقررة في هذا النص الجديد لا تصد النظام القانوني والاقتصادي لنشاط الصحافة عبر الإنترنت لكنها تعكس الإرادة في وضع قاعدة مرجعية توضيحية لسيرها بالنظر إلى نمط تعبيرها ودعامتها نشرها التي هي شبكة الإنترنت". وأضاف أن صناعة الصحف في الجزائر شهدت "تحولات دائمة" على مدى السنوات العشر الماضية تحت تأثير التطور التكنولوجي مع انهيار مبيعات ورق الصحف بنسبة ثمانين في المئة.

مصادرة عشرات المواقع الإيرانية «الدعائية» لاستهدافها الأميركيين

"هذا الموقع تمت مصادرته" ويشرح مضمونها أن "هذا النطاق تمت مصادرته من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي بناء على مذكرة مصادرة صادرة عن محكمة المنطقة الشمالية في كاليفورنيا".

وأفاد مساعد وزير العدل جون ديمير قوله "سنواصل استخدام كل الأدوات المتاحة أمامنا لمنع الحكومة الإيرانية من إساءة استخدام شركات أو شبكات اجتماعية أميركية بغرض نشر الدعاية ومحاوله التأثير على الجمهور الأميركي ونشر الفوضى". وأضاف أن "الهيئات التي تنشر أخبارا كاذبة أصبحت وسيلة جديدة للتضليل تستخدمها دول استبدادية تواصل محاولتها الرامية لتقويض ديمقراطيتنا".

وذكرت تقارير إخبارية سابقة أن الدعاية الإيرانية التي تستهدف أكبر مما كان متوقفا إذ تضم شبكة منتسبة من المواقع الإلكترونية مجهولة المصدر وحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي.

وأفاد تقرير لوكالة رويترز أن فيسبوك وغيرها من الشركات اكتشفت أن العديد من حسابات التواصل والمواقع كانت جزءا من مشروع إيراني للتأثير سرا على الرأي العام في دول أخرى.



البصمة الإيرانية واضحة على المواقع

الجزائر - تبنت الحكومة الجزائرية مشروع مرسوم يهدف إلى وضع "إطار قانوني" لوسائل الإعلام الإلكترونية، وبشكل خاص توطينها في الجزائر وإيجاد هذا النص الجديد الذي كان وعد به وزير الاتصال عمار بلحيمر "كيفية ممارسة نشاط الإعلام عبر الإنترنت ونشر الرد أو التصحيح عبر الموقع الإلكتروني"، حسب ما أعلنته وكالة الأنباء الجزائرية.

وبات يترقب توطين وسائل الإعلام الإلكترونية "حصرا" في الجزائر، ويقصد بالتوطين أن تكون كل الموارد (من معدات وبرامج وبيد عاملة وإبداع واستثمار) اللازمة لإطلاق موقع موجودة في الجزائر، ويجب أن يتم التسجيل ضمن نطاق "dz" وأن يحمل لاحقة "dz" وهو ما يعني أن الحصول على النطاق يكون في الجزائر عن طريق الدولة.

ويجب أن تكون إدارة الموقع من الجزائر بما تتضمنه من تسيير محتوى الموقع، وعمليات إضافة وتغيير وحذف المقالات الصحافية والتسيير التقني من صيانة وتصميم، إضافة إلى تحديثات الأمان وأرشفة السجلات، بحسب ما جاء في نص المشروع.

ويأتي تبني هذا النص بعد أن فرضت السلطات رقابة على عدة مواقع إخبارية على الإنترنت قريبة من حركة الاحتجاج الشعبية، وخاصة موقعين لمجموعة "انترفيس ميديا" هما "مغرب اميرجنت" و"راديو إم" اللذان بات يتعذر الاطلاع عليهما في الجزائر الآن.

وسبق أن اتهم بلحيمر وسائل إعلام وطنية -بما في ذلك راديو إم- بتلقي تمويل أجنبي، وهو ما يحظره القانون. والصحافة الإلكترونية في الجزائر

واشنطن - صادرت السلطات الأميركية 92 نطاقا لمواقع إلكترونية إيرانية دعائية تستخدم للتأثير على الأميركيين بينها أربعة مواقع إخبارية باللغة الإنجليزية يشغلها الحرس الثوري الإيراني أو تشغل لحسابه، بعد أن تلقت معلومات بشأنها من شركات التكنولوجيا.

وقالت وزارة العدل الأميركية في بيان إن تحديد هذه المواقع تم بفضل معلومات حصلت عليها من غوغل ثم بمساعدة من موقعي تويتر وفيسبوك للتواصل الاجتماعي.

وأوضح البيان أن أربعة من هذه المواقع وهي "نيوز ستاند 7 دوت كوم" و"يو.أس جورنال دوت نت" و"يو.أس جورنال دوت يو.أس" و"تي دبليو الثوري الإيراني أو تشغل لحسابه" بهدف التأثير على السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة.

وتتضمن أسماء النطاقات الـ 88 الأخرى مواقع إخبارية تهدف إلى "نشر الدعاية الإيرانية" الموجهة إلى أوروبا الغربية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

واعتباراً من الأربعاء بات زوار هذه المواقع يرون رسالة تحمل شعار وزارة العدل الأميركية والـ"اف.بي.اي" بعنوان

وقال أحدهم، لـ"العرب"، إنه عندما يُنشر اسمه باليوم السابع، فهذا يعني أن كلامه وصل لأهم دوائر الحكم، وعندما تثنى عليه الجريدة، يزداد طمأنينة. وبغض النظر عن مستقبل الصحافة الحكومية وطبيعة علاقتها بالسلطة، فزيادة الاعتماد على صحافيي "اليوم السابع"، كضيوف أساسيين في القنوات، واختيار بعضهم لتقديم برامج ثابتة، مقابل خواء الشاشة من أبناء المؤسسات الرسمية، فإن ذلك يكرس الاعتماد عليها لأداء مهمة الإعلام الحكومي وإزاحة نظيرتها تدريجياً من المشهد.

الحكومات تعول على منابر إعلام خاصة للتحدث بلسانها

الصحف الحكومية المصرية تعتمد على رصيدها التاريخي دون تجديد



الرصانة لم تعد كافية للتأثير في الشارع

عبدالفتاح السيسي، خلال لقائه مع ممثلي الإعلام الأجنبي بمؤتمر شرم الشيخ قبل عامين، باليوم السابع، وقال آنذاك، إنها أساس ضخ المعلومات الحقيقية في مصر والمنطقة العربية، وأنها مصدر هام للإعلام الخارجي.

وتعكس الإشادة الرئاسية، أنه أصبح بالنسبة للحكومة وكالة أنباء رسمية تخاطب بها الداخل والخارج، وليس مجرد إصدار صحافي صار بديلا عن المؤسسة الرسمية العاجزة عن اللصاق به، والحفاظ على مكانتها عند الشارع والسلطة.

ويبدو أن الحكومة أصبحت تعتبر الصحف الحكومية عبئا ثقيلا دون جدوى، فهي تحتاج إلى منابر شأية تخاطب الجمهور الذي أغلبه من الشباب (60 في المئة من السكان)، بحيث يكون ذلك باقل تكلفة مع توافر عنصر الولاء، وطالما أن هذا موجود في إصدار واحد، فلا حاجة لإتفاق المليارات سنويا على مؤسسات تهزلت وفقدت التأثير.

وحتى المزايا التي كانت تُمنح لصحف عريقة كالأهرام، تراجعت للحد الأدنى، فأغلب البرامج التلفزيونية بالقنوات الخاصة التي صارت مملوكة للحكومة تسلط الضوء على ما تنشره اليوم السابع أولا، وإذا نشرت تحقيقات أو أفرادا صحفيا يتم الإشادة به، ولو نقلت عن أحد الوزراء تصريحاً يُداع في

النشرات الرئيسية للقنوات. وانعكس تحول الجريدة الخاصة من منبر إعلامي إلى لسان للحكومة على الصحافيين أنفسهم، فغير مسموح لهم بكتابة نقد المؤسسة رسمية على حساباتهم الشخصية بمواقع التواصل الاجتماعي، وقد تصل العقوبة إلى الفصل التعسفي، في حين قد تجد زملاء لهم بمؤسسات حكومية ينتقدون سياسات الدولة ولا يوجهون بلوم.

والميزة الأهم بالنسبة لصحافيي جريدة خاصة صارت الأقرب للحكومة، أنهم يحتكرون أهم الأخبار والتصريحات من كبار المسؤولين لينفردوا بها دون غيرهم.

وقال أحدهم، لـ"العرب"، إنه عندما يُنشر اسمه باليوم السابع، فهذا يعني أن كلامه وصل لأهم دوائر الحكم، وعندما تثنى عليه الجريدة، يزداد طمأنينة. وبغض النظر عن مستقبل الصحافة الحكومية وطبيعة علاقتها بالسلطة، فزيادة الاعتماد على صحافيي "اليوم السابع"، كضيوف أساسيين في القنوات، واختيار بعضهم لتقديم برامج ثابتة، مقابل خواء الشاشة من أبناء المؤسسات الرسمية، فإن ذلك يكرس الاعتماد عليها لأداء مهمة الإعلام الحكومي وإزاحة نظيرتها تدريجياً من المشهد.

وتشير شواهد كثيرة إلى أن الحكومة لم تعد تتعامل مع صحفها الرسمية باعتبارها ظهيرا سياسيا، فلا يزال موقع صحيفة الأهرام معطلا حتى الآن بذريعة تأمينه ضد محاولات اختراقه، ما استنفدت منه اليوم السابع لتكريس حضورها كمنبر للسلطة، وبدأ الناس أنفسهم يشعرون بذلك. وسبق أن أشاد الرئيس المصري

بمناقض كليا مع تطورات الإعلام، من حيث الاهتمام أولا وأخيرا بالاحتراف، ما سحب من رصيده الجرائد الحكومية لصالح نظيرتها الخاصة التي صارت أكثر تأثيرا وحضورا ونقلا جماهيريا. معضلة الصحف الحكومية أنها تعتمد على رصيدها التاريخي وأنها تحتل مكانة استثنائية عند الشارع والسلطة، بغض النظر عن مواكبة العصر والاتجاه إلى مجازاة الحدأة، ولم تترك أن إصدارات ناشئة تجاوزت شعبيتها، لم يكن لديها لوقت قريب أي رصيد.

ويرى متابعون أن الحكومة تتحمل الجزء الأكبر من تهوي سمعة ومكانة الصحف العريقة، مقابل تصاعد جماهيرية منابر خاصة لم يتجاوز عمرها عشرة أعوام، فهي التي اعتمدت على أهل الثقة وأبعثت كفاءات وأهدرت قدرات بشرية هائلة، كان الاعتماد عليها كفيلا بأن تظل المؤسسات القومية في صدارة المشهد، دون أن تستبدل بصحف حديثة العهد.

وينتمي الكثير من قيادات صحف خاصة كبرى أصلا إلى مؤسسات حكومية. فخالص صلاح رئيس تحرير اليوم السابع، أحد أبناء مدرسة الأهرام، ومحمود مسلم رئيس تحرير الوطن كذلك، وبالتالي فمعيار الجماهيرية يرتبط بعقلية الإدارة ولا يعتمد فقط على تاريخ وعراقة الصحيفة.

وقال مسعد صالح أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة، في تصريحات لـ"العرب"، إن الحكومة أصبحت تبحث عن المنبر المؤثر، بغض النظر عن طبيعة الملكية، وبدأ ذلك من خلال تحول منصات التواصل الاجتماعي إلى منابر إعلامية جماهيرية، فانتجحت مؤسسات عدة لمخاطبة الناس من خلالها، ثم انتقلت إلى الصحف الخاصة الأكثر شعبية لتختارها متحدث بلسانها.

وأضاف، أن اليوم السابع تخاطب جمهور الشبكة العنكبوتية، بينما الأهرام ما زالت تستهدف النخبة، والحكومة لا تريد ذلك، بل تبحث عن منبر يوصل صوتها إلى الجميع، الشباب وكبار السن والنخبة، وبالتالي لم تعد الملكية المعيار الذي يحكم علاقة السلطة بالصحافة، بل من هي المؤسسة التي لديها مهارة التواصل مع كافة الفئات.

وتشير شواهد كثيرة إلى أن الحكومة لم تعد تتعامل مع صحفها الرسمية باعتبارها ظهيرا سياسيا، فلا يزال موقع صحيفة الأهرام معطلا حتى الآن بذريعة تأمينه ضد محاولات اختراقه، ما استنفدت منه اليوم السابع لتكريس حضورها كمنبر للسلطة، وبدأ الناس أنفسهم يشعرون بذلك. وسبق أن أشاد الرئيس المصري

بمناقض كليا مع تطورات الإعلام، من حيث الاهتمام أولا وأخيرا بالاحتراف، ما سحب من رصيده الجرائد الحكومية لصالح نظيرتها الخاصة التي صارت أكثر تأثيرا وحضورا ونقلا جماهيريا. معضلة الصحف الحكومية أنها تعتمد على رصيدها التاريخي وأنها تحتل مكانة استثنائية عند الشارع والسلطة، بغض النظر عن مواكبة العصر والاتجاه إلى مجازاة الحدأة، ولم تترك أن إصدارات ناشئة تجاوزت شعبيتها، لم يكن لديها لوقت قريب أي رصيد.

مازالت الصحف الرسمية تتعامل بعقلية الماضي دون تطوير من نفسها وقدراتها وعناصرها البشرية، لذلك اتجهت الحكومات إلى منصات أخرى أقرب للجمهور وأكثر قدرة على التأثير في الرأي العام فالصحف الرسمية قابعة في الماضي، والخاصة نشأت على الحدأة التي ينشدها الشارع، ولم يكن هناك بديل عن غلق هذه الفجوة، إلا باستبدال المنبر الرسمي بالخاص.

التي كانت تمثل للسلطة قوة ناعمة ووسيطا عقلانيا بين الحكومة والشارع، ويلجأ إليها الناس وحدها لمعرفة توجهات الدولة.

وأصبحت "اليوم السابع" متحدثة بلسان الحكومة، لدرجة أن الكثير من الجمهور يعتقد أن الخبر إذا لم يُنشر في موقعها أو بجريدتها، فإنه مشكوك في صحته، ولو نشرت معلومة مفيدة على لسان مصدر مجهول، فإنها حقيقية 100 في المائة.

وإذا كانت الأهرام تابعة للحكومة بشكل مباشر ومعلن، فاليوم السابع باتت جزءا من إعلام الدولة، حيث تمتلكها الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، وتمتلك أيضا معظم المؤسسات الإعلامية حاليا.

امتياز صحافيي جريدة خاصة صارت الأقرب للحكومة، أنهم يحتكرون أهم الأخبار والتصريحات من كبار المسؤولين

ويبرز الفارق عند مطالعة موقع اليوم السابع، مقارنة بأي إصدار إلكتروني تابع المؤسسة صحافية حكومية، ويمكن بسهولة الوقوف على أسباب الشعبية، وتركيز الاعتماد على الصوت الخاص ليحل مكان الرسمي في مخاطبة الشارع وتوصيل رسائل الدولة.

وعندما قررت الصحف الحكومية اقتحام عالم الصحافة الرقمية، بدأت بشكل نمطي وتقليدي يخلو من الإبداع والتفرد لأسباب ترتبط بالترهل الإداري وعدم الاقتناع بما يسمى "صحافة العصر" وقررت التعاطي مع الحدأة بعقلية الماضي.

وجاءت انطلاقا الصحف الخاصة قوية وذات تأثير ويأخذ التقنيات مع التطوير المستمر في الأداء وطريقة عرض المحتوى، ما دفع الأغلبية للجوء إليها وهجرة نظيرتها الرسمية، واضطرت الحكومة لتغيير وجهة إعلامها ولتختار منابر خاصة تتحدث بلسانها بحكم أنها الأكثر جماهيرية.

ومازالت أكبر أزمات الصحف الحكومية (القومية) في اعتمادها على البات ترقي وتوظيف غير مهنية، وهذا

أحمد جمال كاتب مصري

اعتمدت العديد من الحكومات العربية حتى السنوات القليلة الماضية على جريدة رسمية أو أكثر، تتحدث باسم النظام أو قريبة منه، أو معبرة عن توجهاته، ويتعامل الناس مع ما تنبه من أخبار وموضوعات على أنها رسائل حكومية مباشرة، لكن المعايير تغيرت الآن وأصبحت المنابر الخاصة أكثر قدرة على الترويج للحكومة.

وأصبحت المنابر الإعلامية الحديثة التي يطغى عليها الطابع الرسمي أكثر تأثيرا من الصحف الحكومية نفسها بمرور الوقت، وهي المتحدة بلسان السلطة وتصل برسائلها للجمهور وتقوم بالترويج للحكومة.

ويرتبط التغيير الجذري في علاقة بعض الحكومات العربية بالصحف الرسمية، بأن الأخيرة ما زالت تتعامل بعقلية الماضي دون تطوير من نفسها وقدراتها وعناصرها البشرية، وتتردد بالرصانة والديبلوماسية للبقاء على جماهيريتها.

وأدركت دوائر سياسية أن الصحف الحكومية غير قادرة على مجازاة عصرنة المجتمع، فالرصانة والهدوء والأسماء اللامعة من الكتاب والقامات الصحافية، لم تعد كافية للتأثير في الشارع والحفاظ على مكانة الجريدة عند الناس.

وفرضت التحديات الداخلية التي تواجهها بعض البلدان، أن تتخلى حكومات هذه الدول عن مخاطبة الجمهور برسائل تقليدية، وفُضلت النحدث إليه بنفس أسلوبه وطريقة تفكيره لمجازاة المتغيرات التي طرأت على التركيبة السكانية، بالميل إلى الشعبية أكثر من النخبوية، وهو ما لا يتفق مع السياسة التحريرية السابقة.

أمام هذه المعادلة الصعبة، وجدت بعض الحكومات نفسها أمام مأزق كبير، فالصحف الرسمية قابعة في الماضي، والخاصة نشأت على الحدأة التي ينشدها الشارع، ولم يكن هناك بديل عن غلق هذه الفجوة، إلا باستبدال المنبر الرسمي بالخاص.

ويبدو المشهد أكثر وضوحا في مصر، حيث أصبحت صحيفة "اليوم السابع"، تحتل مكانة الأهرام العريقة